



الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي
والاجتماعي

Distr.
LIMITED

B/CN.4/1993/L.4
15 February 1993
ARABIC
Original : ARABIC/ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والأربعون

البند ٤ من جدول الأعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية
المحتلة ، بما فيها فلسطين

مشروع قرار مقدم من: أفغانستان^{*} ، واندونيسيا ، وأنغولا ،
وباكستان ، وبينغلاديش ، وبوروندي ، وتونس ، والجزائر ،
والجماهيرية العربية الليبية ، وزامبيا ، وزمبابوي ،
وموريانا ، وسريلانكا ، والسودان ، والصين ، والعراق ، وكوبا ،
وماليزيا ، والمغرب ، والمملكة العربية السعودية ،
وموريشيوس ، والهند

* طبقاً لما تنص عليه الفقرة ٣ من المادة ٧٩ من النظام الداخلي للجامعة
العربية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية
المحتلة بما فيها فلسطين

الف

إن لجنة حقوق الإنسان ،
إذ تترصد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وكذلك بأحكام الاعلان العالمي
لحقوق الإنسان ،

وإذ تترشد أيضاً بأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية
والثقافية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ،

وإذ تتضع في اعتبارها أحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت
الحرب المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، وأحكام البروتوكول الأول المرفق بها ،
وأحكام اتفاقية لاهي الرابعة لعام ١٩٠٧ ، وكذلك مبادئ القانون الدولي التي أكدتها
الجمعية العامة في قراراتها ٢(١-٤) المؤرخ في ١٣ شباط/فبراير ١٩٤٦ ، و ٩٥(١-٤)
المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦ ، و ٣٦٠ الف(٣-٢) المؤرخ في ٩ كانون الأول/
ديسمبر ١٩٤٨ ، و ٣٩١(٤-٣) المؤرخ في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٨ ،

وإذ تذكر بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، وخاصة القرارات ٣٥٣(١٩٦٨)
في ٢٥ أيار/مايو ١٩٦٨ ، و ٣٦٧(١٩٦٩) المؤرخ في ٣ تموز/يوليه ١٩٦٩ ، و ٣٩٨(١٩٧١)
المؤرخ في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧١ ، و ٤٤٦(١٩٧٩) المؤرخ في ٢٢ آذار/مارس ١٩٧٩ ، و ٤٦٥
(١٩٨٠) المؤرخ في ١ آذار/مارس ١٩٨٠ ، و ٤٧١(١٩٨٠) المؤرخ في ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٠ ،
و ٤٧٦(١٩٨٠) المؤرخ في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٠ ، و ٤٧٨(١٩٨٠) المؤرخ في ٣٠ آب/أغسطس
١٩٨٠ و ٦٠٥(١٩٨٧) المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، و ٦٠٧(١٩٨٨) المؤرخ في ٥
كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، و ٦٠٨(١٩٨٨) المؤرخ في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ،
و ٦٣٦(١٩٨٩) المؤرخ في ٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، و ٦٤١(١٩٨٩) المؤرخ في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٩
و ٦٧٣(١٩٩٠) المؤرخ في ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، و ٦٩٤(١٩٩١) المؤرخ في ٣٤
آيار/مايو ١٩٩١ و ٧٣٦(١٩٩٣) المؤرخ في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، و ٧٩٩(١٩٩٣)
المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ ،

وإذ تذكر أيضاً بقرارات الجمعية العامة المتعلقة بالانتهاكات الامثلية
لحقوق الإنسان في فلسطين المحتلة ، منذ عام ١٩٧٧ وحتى الان ،

وإذ تحيط علمًا بتقارير اللجنة الخامسة المعنية بالتحقيق في الممارسات الامرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي العربية المحتلة ، المقدمة إلى الجمعية العامة منذ عام ١٩٦٨ ،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ إلى رفق إسرائيل الالتزام بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان ،

وإذ تذكر جميع قراراتها السابقة بشأن هذا الموضوع ،

١ - تدين سياسات وممارسات إسرائيل التي تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل بالقوة العسكرية ، بما فيها القدس ، ولا سيما قيام الجيش والمستوطنين الامريكيين باطلاق النار على المدنيين الفلسطينيين ، مما يؤدي إلى قتلهم وجرحهم ، كما يحدث باستمرار منذ اندلاع انتفاضة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال العسكري الإسرائيلي ، وفرض تدابير اقتصادية تقييدية ، وهدم المنازل والاستيلاء عليها ، ونهب العقارات والممتلكات الشخصية العائدة لأشخاص عاديين فرادى وجماعات ، وانتهاجها تطبيق العقوبات الجماعية ، واخضاع آلاف الفلسطينيين للاحتجاز التعسفي والإداري بدون محاكمة ومصادرة ممتلكات الفلسطينيين ، بما فيها حساباتهم المصرفية ، ومصادرة الأراضي ، ومنع السفر ، واغلاق الجامعات والمدارس ، وارتكاب جرائم التعذيب في السجون والمعتقلات الامريكية ، وإقامة المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ؛

٢ - تؤكد حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الامريكي بكافة السبل ، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وانسجاماً مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، على نحو ما عبر عنه الشعب الفلسطيني في انتفاضته البالمة منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، كمقاومة مشروعة ضد الاحتلال العسكري الإسرائيلي ؛

٣ - تطلب مرة أخرى إلى إسرائيل ، الدولة المحتلة ، الامتناع عن جميع أشكال انتهاكات حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة الأخرى ، واحترام قواعد القانون الدولي . ومبادئ القانون الدولي الإنساني ، والتزاماتها بمقتضى أحكام ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ؛

٤ - تقرر تعيين مقرر خاص تكون له الملاحيات التالية:

(١) التحقيق في انتهاكات اسرائيل لمبادئ وقواعد القانون الدولي ، والقانون الدولي الإنساني ، واتفاقية جنيف الخامسة بحماية المدنيين وقت الحرب المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ؛

(ب) تلقي الرسائل ، وسماع الشهود ، واستخدام آية طرائق أخرى يرى أنها ضرورية لإنجاز مهمته ؟
(ج) تقديم تقارير بالنتائج التي يتوصل إليها وتوصياته في هذا الشأن إلى لجنة حقوق الإنسان في دوراتها المقبلة ، إلى حين انتهاء الاحتلال الإسرائيلي لهذه الأراضي ؟

- ٥ - تطلب إلى اسرائيل التعاون مع المقرر الخاص وتسهيل مهمته ؛
- ٦ - تطلب إلى اسرائيل الانسحاب من الأرض الفلسطينية ، بما فيها القدس ، والأراضي العربية الأخرى المحتلة وفقاً لقرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن ، بما فيها قرارات لجنة حقوق الإنسان ؛
- ٧ - ترجو من الأمين العام أن يستعرض انتباه حكومة اسرائيل وجميع الحكومات الأخرى ، وهيئات الأمم المتحدة المختصة ، والوكالات المتخصصة ، والمنظمات الحكومية الدوليةإقليمية ، والمنظمات الإنسانية الدولية إلى هذا القرار ، وأن ينشره على أوسع نطاق ممكن ، وأن يقدم تقريراً عن مدى تنفيذه من قبل حكومة اسرائيل إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الخامسة ؛
- ٨ - ترجو كذلك من الأمين العام أن يوافي لجنة حقوق الإنسان بجميع تقارير الأمم المتحدة التي تصدر فيما بين دورات اللجنة وتناول الأحوال التي يعيش فيها مواطنو الأرض الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة الأخرى تحت الاحتلال الإسرائيلي ؛
- ٩ - تقرر النظر في هذه المسألة في دورتها الخامسة باعتبارها مسألة ذات أولوية .

بيان

إن لجنة حقوق الإنسان ،
إذ تذكر بجميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بانطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ على الأرض الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة ، وشجب وإدانة مجلس الأمن لإسرائيل لرفضها الالتزام بالاتفاقية المذكورة ، وخصوصاً قراراته ٤٤٦(١٩٧٩) المؤرخ في ٢٢ آذار/مارس ١٩٧٩ ، ٤٦٥(١٩٨٠) المؤرخ في ١ آذار/مارس ١٩٨٠ ، و٤٩٧(١٩٨١) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، و٥٩٣(١٩٨٦) المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، و٦٠٥(١٩٨٧) المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، و٦٠٧(١٩٨٨) المؤرخ في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ،

يناير ١٩٨٨ ، و ٦٠٨(١٩٨٨) المؤرخ في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، و ٦٣٦(١٩٨٩) المؤرخ في ٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، و ٦٤١(١٩٨٩) المؤرخ في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، و ٦٧٣(١٩٩٠) المؤرخ في ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، و ٦٨١(١٩٩٠) المؤرخ في ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، و ٦٩٤(١٩٩١) المؤرخ في ٣٤ أيار/مايو ١٩٩١ ، و ٧٣٦(١٩٩٢) المؤرخ في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، و ٧٩٩(١٩٩٣) المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٣ ،

وإذ تذكر بجميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بتطبيق الاتفاقية على الأرض الفلسطينية المحتلة ، والتي تطلب من اسرائيل التقيد بأحكامها واحترامها ،

وإذ تذكر بقرارات المؤتمر الدولي للصليب الأحمر المتعلقة بتطبيق الاتفاقية في جميع الظروف ، وبيانات اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي تشجب استمرار اسرائيل في انتهاكاتها الجسيمة لاحكام الاتفاقية ورفضها تطبيق هذه الاحكام في الأرض المحتلة ،

وإذ تأخذ في اعتبارها أن الدول الاطراف في الاتفاقية تعهد ، وفقاً للمادة ١ منها ، باحترام ، وضمان احترام ، تطبيق الاتفاقية في جميع الظروف ،

وإذ تشير بقلق بالغ إلى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الوارد في الوثيقة رقم ٢/١٤٩/٥ والمقدم إلى مجلس الأمن ، والذي يؤكد رفض اسرائيل الالتزام بقرارات مجلس الأمن ويوصي باتخاذ ما يلزم من تدابير لجبار اسرائيل على الالتزام بالقرار ٧٧٩(١٩٩٣) وتنفيذها ،

وإذ تذكر بجميع قراراتها السابقة بمقدار هذه المسألة ،

١ - تؤكد من جديد ان اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الاشخاص المدنيين وقت الحرب ، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، تطبق على الأرض الفلسطينية وجميع الأراضي العربية الأخرى التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، وأن رفض اسرائيل لتطبيق هذه الاتفاقية على تلك الاراضي قد يؤدي إلى ارتكاب ملطاً اسرائيلية انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد المواطنين الفلسطينيين ، وتدعى اسرائيل إلى الامتثال للالتزاماتها الدولية ، واحترام الاتفاقية وتطبيقاتها على الأرض الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس ،

٢ - تحث مرة أخرى جميع الدول الاطراف في الاتفاقية على أن تبذل كل الجهود لضمان احترام ملطات الاحتلال الاسرائيلية وامتثالها لاحكام تلك الاتفاقية في

الارض الفلسطينية وجميع الاراضي العربية الاخرى التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، وان تتخذ التدابير العملية اللازمة لضمان توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال ، وفقا لاحكام المادة ١ والمواد الاخرى ذات الملة من الاتفاقية ، والمادة (٨٩) من البروتوكول الاول الملحق باتفاقيات جنيف الأربع ، وتحث كذلك الدول الاطراف في الاتفاقية ان تعمل وفقا للمادة ٩٠ من البروتوكول المذكور بأن تطلب إلى لجنة تقصي الحقائق المشار إليها فيه ان تتحقق في الانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدولي الانساني في الاراضي الفلسطينية المحتلة المذكورة في هذا القرار ؛

٣ - تدين مرة أخرى بشدة رفع اسرائيل تطبيق الاتفاقية على فلسطين والاراضي العربية الاخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وعلى مکانهما ، وسيامات اسرائيل القائمة على ارتكاب جرائم التعذيب للمعتقلين والسجناء الفلسطينيين في السجون ومعسكرات الاعتقال الامريكيية ، وتتجاهلها المستمر لاحكام المستمرة في اتفاقية جنيف الرابعة ، بما يمثل خرقا لقرارات مجلس الامن ، والجمعية العامة ، وللجنة حقوق الإنسان ؛

٤ - تدين بشدة اسرائيل لما ترتكبه من انتهاكات جسيمة للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة ، ولمواصلتها سياسة ابعاد المواطنين الفلسطينيين وطردهم خارج وطنهم ، كما حدث مؤخرا عندما أبعدت سلطات الاحتلال الامريكي أكثر من ٤٠٠ مواطن فلسطيني بتاريخ ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٣ ، وتدعى اسرائيل إلى الامتثال لقرارات مجلس الامن ، ولا سيما القرارات ٦٠٧(١٩٨٨) المؤرخ في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، و٦٠٨(١٩٨٨) المؤرخ في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، و٦٣٦(١٩٨٩) المؤرخ في ٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، و٦٤١(١٩٨٩) المؤرخ في ٣٠ آب/اغسطس ١٩٨٩ ، و٦٧٣(١٩٩٠) المؤرخ في ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، و٦٨١(١٩٩٠) المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، و٦٩٤(١٩٩١) المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩١ ، و٧٣٦(١٩٩٣) المؤرخ في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، و٧٩٩(١٩٩٣) المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٣ ، والامتثال كذلك لقرارات الجمعية العامة وقرارات لجنة حقوق الإنسان المتعددة بهذا الشأن ، والتوقف عن هذه السياسة التي تنتهك مبادئ القانون الدولي ؛

٥ - تطلب من اسرائيل السماح لجميع الذين أبعدوا بقرارات منها منذ عام ١٩٦٧ ، بالعودة إلى وطنهم دون أي تأخير ، تنفيذا لقرارات مجلس الامن والجمعية العامة وللجنة حقوق الإنسان ؛

٦ - تُرجو من الأمين العام أن يسترعى انتباه حكومة أممأيشيل ، وجميع الحكومات الأخرى ، وأجهزة الأمم المتحدة المختصة ، والوكالات المتخصصة ، والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ، والمنظمات الإنسانية الدولية ، والمنظمات غير الحكومية إلى هذا القرار ، وأن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز من قبل حكومة أممأيشيل في تنفيذه إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الخمسين ،

٧ - تقرر النظر في هذه المسألة في دورتها الخمسين باعتبارها مسألة ذات أولوية عالية .
